

## مؤتمر لجنة الدفاع عن المعتقلين

المفتي: نفتح دارنا لكل محتاج  
لكننا نرفض تسييس دورها

اعضاء لجنة الدفاع عن المعتقلين في المؤتمر الصحفي . (ابراهيم الطويل)

رئاسة مجلس النواب، مشيراً الى انه يجري اتصالات لتحويله الى استجواب "لأننا لم نتلق جواباً حتى الآن".

وشرح براج تحرك لجنة المحامين على الصعد المحلية والدولية لاطلاق المعتقلين والمخطوفين. وأوضح ان المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠ ينص على احوالة المعتقل على قاضي التحقيق او اطلاقه بعد مرور خمسة ايام على اعتقاله.

ولفت الى ان تحقيق مشروع بيروت الكبرى يتطلب من الدولة معرفة مصير جميع المخطوفين، وقال: "تطلب رسمياً التفتيش عن هؤلاء في جميع معتقلات القوات اللبنانية ومعسكراتها. واذا لم يتم ذلك، فاننا نعتبر ان هناك منطقة دخلت اليها الشرعية وليست تابعة للشرعية حتى الآن".

## الاطار الانساني

وفي هذه الاثناء وصل المدير العام للافتاء الدكتور القوتلي، وقال: "كلفني سماحة المفتي الشيخ حسن خالد ان ابلغكم استمرار حرصه على مواصلة العمل بكل الطرق المتاحة للدفاع عن هذه القضية، علماً انكم تعرفون ملاساتها. وأكد لكم ان المفتي حريص على البقاء في هذا الخط والعمل قدر المستطاع مع جميع الاطراف والجهات داخل السلطة وخارجها بغية الافراج عن جميع المخطوفين والمعتقلين، راجياً ان تظل وكالة هذه القضية للمفتي، وان تبقى في اطارها الانساني الذي يستطيع التحرك فيه. اما اذا اخذت القضية بعداً سياسياً، فانها تصبح شائكة. ارجو باسم المفتي والدار الحريصة على ان تبقى متابعة لهذه القضية، ان يظل الموضوع في اطاره الانساني وان يصار الى اختصار هذه الاجتماعات بتشكيل لجنة مصغرة متصلة بنا لمتابعة القضية من منطلق الحقوق الانسانية، وليس كما بدأ للمفتي من وجهة نظر سياسية تفيد اتجاهها سياسياً ضد آخر. وهذا يخسر القضية، ويخسر المعنيين فيها. وابتداء من اليوم اتمنى ان تبقى متابعة القضية مرتبطة بشخص او شخصين، وتكون على صلة معنا".

ورد الخطيب: "ان اجتماعنا ليس لخدمة خط، بل لطرح مسألة عامة ووفقاً للاصول القانونية". وسأل: "اذا كان اجراءكم هو لانتظام العمل، فهل تقبلون انضمام لجنة المهجرين الى لجنة المخطوفين؟" القوتلي: "القضية مفتوحة ولسنا اوصياء على اعمال هذه اللجنة ولم نخطط لها. وليست لنا علاقة بها. لكننا رجونا الا ندخل السياسة في هذا الموضوع".

وتدخل براج قائلاً: "ان هذه الدار هي دار المسلمين. وانا كمسلم اعتبرها بيتي".

القوتلي: "انا اعرف ان هذه الدار للمسلمين، ولكن يجب ان نعرف ماذا نطرح فيها، وكيف نصل الى نتيجة. ان المفتي حريص على متابعة القضية من دون مزايده او سياسة".

وانهى النائب الخطيب الجدل قائلاً وهو يغادر الدار: "سنظل حريصين على ان تأخذ القضية ابعادها المحلية والدولية، وسنعقد اجتماعاتنا المقبلة في منازل المنكوبين والمهجرين".

## المفتي

وفي وقت لاحق ادلى المفتي خالد بالتصريح الآتي: "نحن فتحنا هذه الدار ونفتحها دائماً لكل مطلب حير، فهي ملجأ المتضررين والمحتاجين والضعفاء، وكل ذي مصلحة نعمل ليل نهار لخدمته ولدفع الضرر عنه وجلب المصلحة له. من هذا المنطلق فتحنا هذه الدار لجميع ذوي المخطوفين شعوراً منا بوجوب مشاركتهم وجدانياً ومساعدتهم ضمن الحدود القانونية والوسائل التي تسمح بها امكاناتنا، وانطلقنا في هذا المشوار ولا نزال وسنبقى مع كل متضرر وفي الخط الذي سبق لنا ان اشرنا اليه، لكننا لا نسمح بان تتخذ الدار مركزاً لدور سياسي ذي هدف قريب او بعيد، شرقي او غربي".

عقدت قبل ظهر امس "لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية والمعتقلين والمخطوفين" مؤتمراً صحافياً في دار الفتوى حضره الاعضاء: النائب زاهر الخطيب والمحامون طارق شهاب وسنان براج وعبدالله عطيمه وجمع من اهالي المخطوفين. وتخلل المؤتمر بعض الاشكالات، إذ طلب المدير العام للافتاء الدكتور حسين القوتلي من المجتمعين حصر ملاحقة القضية في "اطارها الانساني وعدم اعطائها بعداً سياسياً"، فاستاء اعضاء اللجنة ودار نقاش حاد. وقال النائب الخطيب ان اللجنة ستعقد اجتماعاتها المقبلة "في منازل المنكوبين والمهجرين".

افتتح المؤتمر النائب الخطيب، موضحاً ان هدفه "وضع الحقائق امام الرأي العام في شأن قضايا المعتقلين والمخطوفين والمفقودين والمهجرين"، وتلا سؤالاً وجهه الى الحكومة هو والنائب نجاح واكيم عن قضية المهجرين "بواسطة